العليا. وقد استند هذا المطلب الى تفسير معيّن لاطار كامب ديفيد مؤداه انه نصّ على انسحاب هذه الحكومة وليس على الغائها، مع المجادلة بأنه لم يشأ النص على الغائها، صراحة، حتى تؤول المرجعية اليها[٦]. وقد طرحت مصر، في المقابل، بديلين: أولهما، ان تؤول المرجعية الى اتفاق الحكم الذاتي نفسه والاطراف الموقّعة عليه. وثانيهما، ان تؤول الى اللجنة الدائمة المنبثقة عن اطار كامب ديفيد وفقاً لمادته الثالثة، والتي تضمّ ممثلي مصر واسرائيل وسلطة الحكم الذاتي والاردن[٧].

ب ـ التشريع: بمعنى هل تحصل سلطة الحكم الذاتي على صلاحيات تشريعية؟ وقد سبقت الاشارة الى ما تضمّنه المشروع المصري من وجود مجلس نيابي، الى جانب المجلس التنفيذي، في هيكل سلطة الحكم الذاتي. وقد نظر المشروع الى الانتخابات، التي نص اطار كامب ديفيد على اجرائها، باعتبارها متعلّقة بالمجلس النيابي، وليس بالآخر التنفيذي، بعكس التصور الاسرائيلي الذي أراد حصر الانتخابات في مجال ضيّق لاختيار ١١ أو ١٢ عضواً على الاكثر في مجلس اداري. وقد تشدّد المفاوض الاسرائيلي في هذه القضية، وما زال كذلك في المفاوضات الحالية مع الوفد الفلسطيني. والملاحظ ان أقصى تنازل قدّمه، حتى الآن، في هذه المفاوضات هو ما سبق ان وصل اليه ورفض ان يتزحزح عنه في المفاوضات السابقة مع مصر، أي اعطاء المجلس التنفيذي صلاحيات تشريعية محدودة في مجالات ثانوية وفي ما لا يمس القضايا المؤجلة الى المفاوضات التالية حول المرحلة النهائية والتي تبدأ في العام الثالث لفترة الحكم الذاتي.

ج ـ الجوانب الاجرائية للانتخابات: طالبت مصر بضمانات محددة لحرية الانتخابات، مستندة الى ما نصّ عليه «اطار السلام في الشرق الاوسط» من اجراء انتخابات حرة. ورأت ان هذه الحرية يصعب ضمانها دون اشراف الامم المتحدة بشكل مباشر. وأدّى هذا الموقف الى خلاف حاد مع المفاوض الاسرائيلي الذي أصرّ على رفض أي دور للامم المتحدة في عملية الحكم الذاتي، متذرعاً بحجة تقليدية مفادها، ان المنظمة الدولية منحازة للعرب وتصدر جمعيتها العامة في كل دورة لها قرارات بادانة اسرائيل. واقترح، في المقابل، السماح للصحفيين الذين سيغطون الانتخابات بدخول مراكز الاقتراع والتحقق من سلامة العملية الانتخابية بالوسائل المعروفة وأيما كانت جنسياتهم[٨]. كما تمسّكت مصر في المفاوضات بحق الشعب الفلسطيني في تحديد الهيئة الناخبة، أي الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع من دون وصاية اسرائيلية[٩]. وردت بذلك على الشروط التي طالب المفاوض الاسرائيلي بوضعها مثل:

- حرمان من أطلق عليهم «الخطرون أمنياً» من حق الاقتراع والترشيح، أي من المشاركة في الانتخابات اجمالاً، ويتم تحديدهم وفقاً لسجلات أجهزة الامن الاسرائيلية.
- ضرورة تحديد معيار لمشاركة سكان مخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في الانتخابات، على أساس أنهم من أبناء العام ١٩٤٨، وليسوا من سكان هاتين المنطقتين في الاصل.
- عدم إثارة قضية المبعدين أو المطرودين من الضفة والقطاع، وكذلك الذين رفضت سلطة الاحتلال السماح لهم بالعودة لتجاوزهم الفترة التي حصلوا على تصريح بالسفر للعمل أو الدراسة بالخارج خلالها.
- ضرورة الاتفاق مسبقاً على تحديد سنّ الاقتراع.

وأصرّت مصر، أيضاً، على ضرورة مشاركة سكان القدس الشرقية الفلسطينيين في